

GOV/INF/2020/7

١٢ حزيران/يونيه ٢٠٢٠

مجلس المحافظين

عربي  
الأصل: إنكليزي

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي فقط

## تطبيق الضمانات خلال جائحة كوفيد-١٩

تقرير من المدير العام

### ملخص

- تتناول هذه الوثيقة التدابير التي اتخذتها الوكالة للاستمرار في تنفيذ الضمانات بفعالية خلال جائحة كوفيد-١٩.
- وقد صرّح المدير العام، منذ بداية الوباء، بأن أنشطة التحقق التي تضطلع بها الوكالة لن تتوقف على الرغم من صعوبة الوضع. ونتيجة لذلك، نُفّذت على الفور سلسلة من إجراءات التخفيف، استناداً إلى تدابير استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث التي كان يجري وضعها بالفعل.
- وقد تمكنت الوكالة من إجراء جميع أنشطة التحقق الميدانية الخاصة بالضمانات الأكثر تأثراً بعامل الزمن، في حين عمدت إلى إعادة جدولة عدد من الأنشطة، مثل تركيب المعدات، وأنشطة الصيانة والتحقق التي يمكن تأجيلها بدون أن ينجم عن ذلك أي تأثير، لكي تُستكمل خلال ما تبقى من عام ٢٠٢٠.
- وتعكف الوكالة على تحديد التعديلات التي سيكون إدخالها ضرورياً في النصف الثاني من العام فيما يتعلق بالجانب التشغيلي لإجراء أنشطة الضمانات في المقر الرئيسي والميدان. وما برحت الوكالة تعوّل على التعاون الضروري من الدول لتنفيذ الضمانات، بما في ذلك دعم أي زيادة لا بد منها في وتيرة الأنشطة المخطط لها في الأصل وكثافتها خلال الفترة المتبقية من عام ٢٠٢٠.
- واستمر تنفيذ معظم أنشطة الضمانات التي تُجرى عادةً في مقر الوكالة الرئيسي وفي مكاتبها الإقليمية.
- وكانت مساهمة المكاتب الإقليمية التابعة للوكالة مهمة بشكل خاص لقدرتنا على مواصلة أنشطة ضمانات الوكالة.

- وواصلت الوكالة عمليات تعيين الموظفين وتدريبهم، مع إجراء بعض التعديلات.
- واضطلعت الهيئات الوطنية بالدول والكيانات الوطنية الأخرى ذات الصلة بدور مهم للغاية في دعم عمل الوكالة، بما في ذلك من خلال ضمان استمرار إتاحة وصول الوكالة إلى المرافق النووية، والتنقل عبر الحدود، وعمليات النقل عبر المطارات. وسيكون استمرار هذا الدعم ضروريًا طوال فترة جائحة كوفيد-١٩.
- وتقدر الوكالة حالياً أنها ستكون قادرة على استخلاص استنتاجات قائمة على أسس سليمة تخص الضمانات بنهاية العام بالنسبة لجميع الدول، شريطة أن تستمر في تلقي كل التعاون والدعم اللازمين من تلك الدول.

## تطبيق الضمانات خلال جائحة كوفيد-١٩

### تقرير من المدير العام

#### ألف- مقدّمة

- ١- كان تأثير جائحة كوفيد-١٩ بعيد المدى. وقامت الحكومات في جميع أنحاء العالم باعتماد وتنفيذ تدابير صارمة تتعلق بالصحة والأمان لاحتواء فيروس كورونا، مثل تدابير التباعد الاجتماعي والبدني، وتقييد السفر الداخلي والخارجي، وتقييد حرية حركة الأشخاص، ووقف الرحلات الجوية، وتقييد وسائل السفر الأخرى، وإغلاق الحدود. وكان لهذه التدابير أثر كبير على تنفيذ الوكالة للضمانات، لا سيما إجراء عدد من أنشطتها المخطط لها في مجال التحقق الميداني، مما يتطلب اتخاذ تدابير للتغلب على تلك التحديات.
- ٢- وتتناول هذه الوثيقة التدابير التي اتخذتها الوكالة حتى الآن لمواصلة تنفيذ الضمانات بفعالية أثناء الجائحة حتى يتسنى لها استخلاص استنتاجات قائمة على أسس سليمة فيما يخص الضمانات.

#### باء- تنفيذ الضمانات

- ٣- تحتاج الوكالة، لكي تحقق أهدافها الخاصة بالضمانات فيما يتعلق بدولة ما، إلى تنفيذ أنشطة الضمانات بالنسبة لتلك الدولة وفقاً لاتفاق الضمانات الخاص بها، والبروتوكول الإضافي، حسب الاقتضاء، لتوفير توكيد ذي مصداقية بأن الدولة تفي بالتزاماتها المتعلقة بالضمانات. وتُحدّد وتيرة أنشطة الضمانات وكثافتها وفقاً لاتفاق الضمانات، مع مراعاة دورة الوقود النووي في الدولة وقدراتها التقنية ذات الصلة، ونوع المواد النووية، والعوامل الأخرى الخاصة بالدولة.<sup>١</sup>
- ٤- وتُعدّ الوكالة، في كل عام، خطة تنفيذ سنوية لكل دولة لديها اتفاق ضمانات ساري المفعول تحدّد أنشطة الضمانات الميدانية وتلك التي يتعين القيام بها في المقر الرئيسي، والوتيرة والكثافة التي تتحقق بموجبها الأهداف التقنية للضمانات.<sup>٢</sup> وفي حال تعدّد إجراء نشاط مخطط له، أو لم يتحقق هدف تقني من أهداف الضمانات، أو عُثِر على عدم اتساق، فقد تُعدّل خطة التنفيذ السنوية، ويُخطّط لأنشطة في إطار المتابعة تُنفَّذ بالتعاون مع الدولة أو السلطة الإقليمية، حسب الاقتضاء.

<sup>١</sup> انظر القسمين جيم-٥ وجيم-٦ من الوثيقة GOV/2014/41 وتصويبها Corr.1

<sup>٢</sup> انظر القسم جيم-٤ من الوثيقة GOV/2014/41 وتصويبها Corr.1

## جيم- تصدي الدول لجائحة كوفيد-١٩

٥- يمكن تلخيص التدابير التي اتخذها عدد كبير من الدول في إطار التصدي لجائحة كوفيد-١٩، والأثر المترتب عنها على الضمانات كما يلي:

- **القيود على الطيران:** أدت القيود الشديدة التي فرضت على الطيران التجاري في الغالبية العظمى من المسارات إلى إلغاء جميع الرحلات تقريباً، فأصبح الوصول أكثر صعوبة إلى العديد من الدول، ويتعذر حالياً الوصول إلى بعضها عبر الرحلات التجارية.
- **السفر عبر حدود الدولة:** أدى إدخال تدابير هجرة صارمة مثل عدم السماح بالدخول إلا للمواطنين والمقيمين في الدولة المعنية إلى صعوبة وصول غير المقيمين إلى بعض الدول.
- **القيود داخل الدولة:** أدى تطبيق قيود من قبيل تلك المفروضة على حركة الأشخاص وعلى توافر الخدمات الأخرى مثل الإقامة في الفنادق ومنافذ الطعام داخل أراضي الدولة إلى محدودية الحركة والإقامة والخدمات الأخرى المتاحة لمفتشي الوكالة وتقنييها.
- **قيود الوصول إلى مكاتب الوكالة ومختبراتها:** بالإضافة إلى توجيهات المدير العام لموظفي الوكالة في فيينا وزايبرسدورف للعمل من المنازل، طلبت اليابان تدابير مماثلة فيما يتعلق بالمكتب الإقليمي للوكالة في طوكيو، وكذلك كندا فيما يتعلق بمكتب الوكالة الإقليمي في تورونتو.
- **قيود الوصول إلى مرافق الدولة ومواقعها:** يعني إغلاق المرافق أو المواقع النووية أو فرض قيود صارمة على الوصول إليها أن بعض المرافق أو الأماكن الواقعة خارج المرافق باتت غير متاحة أو يصعب الوصول إليها بالنسبة لمفتشي الوكالة وتقنييها للقيام بأنشطة الضمانات في الميدان.
- **متطلبات الصحة والأمان:** تباينت بحسب الدول قيوداً الحجر الصحي، واشترطت المعدات الوقائية الشخصية، التي قلّ توفرها في جميع أنحاء العالم، ومتطلبات الكشف الطبي عند الوصول إلى الدولة المعنية وقبل الوصول إلى المرافق النووية، وكانت تتغير في غضون مهلة قصيرة.<sup>٣</sup>

## دال- أثر الجائحة على تنفيذ الضمانات، وتدابير الوكالة حيال ذلك

٦- على الرغم من هذه الظروف، واصلت الوكالة متابعة مهمة التحقق للحؤول دون انتشار الأسلحة النووية من خلال الكشف المبكر عن تحريف المواد النووية وإساءة استخدام التكنولوجيا النووية.

٧- وقد كان للتدابير التي اتخذتها الدول في إطار التصدي لجائحة كوفيد-١٩ أثرها على التخطيط لأنشطة ضمانات الوكالة وتنفيذها، لا سيما الأنشطة الميدانية. واتخذت الوكالة، بدورها، عدداً من الإجراءات، وقدمت عدداً من التدابير، للتخفيف من هذا التأثير قدر الإمكان.

<sup>٣</sup> ويُطلب من موظفي الوكالة، بمن فيهم المفتشون، مراعاة قواعد وأنظمة الصحة والأمان في الدولة المضيفة، سواء في الميدان أو في مقر الوكالة الرئيسي والمكاتب الإقليمية.

## دال-١- تدابير استمرارية العمل

٨- تلتزم الوكالة بأن تكون عملياتها الضرورية قادرة على الصمود، وأن تضمن قدرتها على تنفيذ التزاماتها القانونية بموجب اتفاقات الضمانات ذات الصلة، وأن تضطلع بأنشطة التحقق الأخرى، وأن تتيح بشكل آمن المعلومات المتعلقة بالضمانات، حتى خلال الأحداث المسببة للخلل. واستناداً إلى تدابير استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث التي كان يجري وضعها بالفعل، تضمنت الإجراءات الفورية التي اتخذتها الوكالة خلال الفترة ما بين ١٦ آذار/مارس ٢٠٢٠ حتى تاريخ كتابة هذا التقرير، ابتغاء التخفيف من آثار الجائحة على أنشطة الضمانات، ما يلي:

- إعطاء الأولوية للضمانات الضرورية وأنشطة التحقق الأخرى: في البداية لمدة أربعة أسابيع اعتباراً من ١٦ آذار/مارس ٢٠٢٠، وإعادة تقييمها بشكل دوري بعد ذلك؛
- استكمال الأعمال الجارية المتعلقة بالتفتيش، قدر الإمكان، قبل أن تشرع الوكالة في ترتيبات العمل عن بعد، وتخزين معدات الضمانات والمعدات الوقائية الشخصية خارج مقارها، للتأكد من أنها سوف تكون متاحة بيسر للمفتشين والتقنيين؛
- إنشاء قدرة مركزية مؤقتة داخل مكتب نائب المدير العام لشؤون الضمانات للقيام، بشكل يومي، باستعراض أنشطة التحقق الميدانية المجدولة ورصدها؛
- القيام، على نحو منتظم، بإكمال اختبارات التفاعل البوليميري المتسلسل، بدعم من الخدمات الطبية في مركز فيينا الدولي، على جميع مفتشي الوكالة وتقنييها قبل سفرهم تجنّباً للحجر الصحي وامتثالاً للوائح الدولية؛
- كفالة أن يكون موظفو الوكالة مزوّدين بالقدرات اللازمة من حيث تكنولوجيا المعلومات لتمكينهم من العمل الآمن عن بعد لفترة طويلة وأن يكونوا قادرين على التواصل بشكل آمن فيما بينهم.

٩- وشكلت قيود السفر العالمية، وتدابير الصحة والسلامة، التي لا تفتؤ تتغير، تحديات شتى. ومثل الوصول إلى المعلومات المتسقة والمحدثة بشأن القيود والإجراءات المتغيرة باستمرار تحدياً خاصاً عند التخطيط لأنشطة التحقق الميدانية. وكان التعاون الوثيق مع الدولة المضيفة، جمهورية النمسا، ومع الدول الأخرى أمراً أساسياً للتغلب على هذه العقبات التشغيلية.

## دال-٢- أنشطة التحقق الميدانية

١٠- جعلت القيود المفروضة على السفر والقيود داخل البلد من الصعب على الوكالة الوصول إلى عدد كبير من المرافق والمواقع والأماكن النووية الأخرى. وكانت هناك أمثلة عديدة على بذل مفتشي الوكالة والموظفين التقنيين جهوداً استثنائية لأداء واجباتهم، ومن ذلك أنهم، في سبيل إجراء التفتيش، كانوا يعزلون أنفسهم لما يصل إلى ١٤ يوماً في دولة الوجهة، ويقودون السيارات لمسافات طويلة، عابرين العديد من الحدود الوطنية، بدلاً من السفر بالطيران، وكانوا يشرعون في مهماتهم بدون أن يعرفوا مسبقاً كيف ومتى سيعودون إلى فيينا. وكان يتعين بذل جهود تنسيق ضخمة في مقر الوكالة الرئيسي للتعامل مع هذه القيود.

١١- وبسبب عدم توفر العديد من الرحلات الجوية التجارية، أبرمت الوكالة، لأول مرة في تاريخها، عقوداً لإتاحة خدمات استئجار الطائرات لنقل المفتشين والموظفين التقنيين من الدول وإليها، وذلك باستخدام دعم من خارج الميزانية قدمته ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وقد استخدم هذا الترتيب فعلياً بنجاح لنقل ٧٨ من موظفي الوكالة لإجراء عمليات تفتيش في أربع دول.

١٢- وفي ظل هذه القيود، عمدت الوكالة إلى تكييف نظام إبس من خلال تركيز جهودها التفتيشية على تحقيق أهداف الضمانات الأكثر تأثراً بعامل الوقت وتلك المحددة زمنياً، وعند الاقتضاء، إعادة جدولة عمليات التفتيش والمعاینات التكميلية، والتخطيط لتدابير تعويضية مثل الرصد عن بعد للحفاظ على استمرارية المعرفة وتقليل التأثير المستقبلي لأية أنشطة متأخرة. وعلى الرغم من تلك الصعوبات، تمكنت الوكالة من إجراء جميع أنشطة الضمانات الأكثر تأثراً بعامل الوقت، وفوق ذلك حققت جميع أهداف الضمانات الأكثر تأثراً بعامل الوقت خلال هذه الفترة.

١٣- وخلال الفترة بين ١ آذار/مارس و٣١ أيار/مايو ٢٠٢٠، أجرت الوكالة ٢٧٤ عملية تفتيش، و ٢٩ عملية تحقق من معلومات التصميم، و ١٦ معاينة تكميلية. وتضمنت هذه الأنشطة أكثر من ١٠٠٠ يوم من جهود التحقق التي بذلها المفتشون، وأكثر من ٣٠٠٠ يوم قضاها المفتشون والموظفون التقنيون في الميدان.<sup>٤</sup>

١٤- وبفضل وجود موظفي الوكالة المقيمين في مكاتب الوكالة الإقليمية في طوكيو وتورنتو كانت الصعوبات التي واجهت تنفيذ الضمانات في هاتين الدولتين أقل عنها في الدول الأخرى حيث لا توجد مكاتب للوكالة.<sup>٥</sup> وكان المكتبان الإقليميان مفيدین لقدرتنا على مواصلة معظم أنشطة التحقق التي تقوم بها الوكالة، إذ يسّر إجراء ٧١ عملية تفتيش و ١٥ عملية تحقق من معلومات التصميم، ومعاينتين تكميليتين خلال الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٢٠.

١٥- وقد حال تطبيق قيود السفر والحجر الصحي والقيود داخل البلدان بسبب كوفيد-١٩ دون قيام الوكالة ببعض عمليات التفتيش الروتينية بإشعار قصير المهلة أو بدون إشعار مسبق في بعض البلدان بالإضافة إلى بعض المعاینات التكميلية، وتعكف الوكالة حالياً على تقييم الآثار المترتبة عن ذلك، وستعمل على معالجتها في إطار إعادة جدولة أنشطة التحقق لبقية العام.

١٦- واكتملت إجراءات الاستجابة لجميع طلبات معدات الضمانات من داخل الإدارة، بما في ذلك توفير معدات التحقق والمعدات الوقائية الشخصية لمفتشي الوكالة وتقنييها قبل مغادرتهم لأنشطة التحقق. وأثبت استثمار الوكالة في أنظمة الرصد عن بعد على مدى العقدين الماضيين جدواه العظيمة خلال هذه الجائحة، إذ استمر أكثر من ١٧٠٠ من تدفقات البيانات في تقديم المعطيات عن معدات الضمانات من المرافق في ٣٠ دولة إلى مقر الوكالة الرئيسي. واعتباراً من ٣١ أيار/مايو ٢٠٢٠، ستُعاد جدولة ٢١ رحلة تتعلق بالدعم التقني والعلمي لعمليات التفتيش و ٢٢ رحلة تتعلق بصيانة أو تركيب معدات الضمانات إلى الفرصة المحتملة التالية نتيجة لتعليق المرافق النووية عملها الروتيني أو تأجيلها الأنشطة غير الأساسية. وباستئناف المرافق المغلقة حالياً عملياتها،

<sup>٤</sup> مع أن هذه البيانات دقيقة للفترة الموصوفة، فلا ينبغي اعتبارها إرشادية لكامل عام ٢٠٢٠ أو قابلة للمقارنة مع أرقام هذه الفترة من عام ٢٠١٩. وتستند هذه البيانات والأنشطة على خطط التنفيذ السنوية وينبغي النظر فيها على أساس سنوي.

<sup>٥</sup> جرى زهاء ٢٤٪ من عمليات التفتيش السنوية في هاتين الدولتين.

<sup>٦</sup> وتايوان، الصين.

سيُتبعين على الوكالة الفراغ مما تراكم من عمليات تركيب المعدات وأعمال الصيانة المؤجلة. ورغم هذه الظروف، فقد استمرت أعمال تطوير المعدات، التعاقدية والداخلية، في إحراز تقدم ملحوظ.

### دال-٣- أنشطة التحقق في المقر الرئيسي

١٧- من ناحية عامة، استمرت الأنشطة التي تُنفَّذ عادةً في مقر الوكالة الرئيسي وفي المكاتب الإقليمية في إيتاء حصائل قريبة مما كان متوقعاً قبل تأثير جائحة كوفيد-١٩، على الرغم من توقع حدوث بعض حالات التأخير. وقد تسببت ذلك بفضل إحداث تعديل جوهري في بعض العمليات وتسلسلات سير العمل. وبشكل عام، استمر ما يقوم به موظفو الوكالة من تحليل للمعلومات وما يرتبط به من عمل جماعي تفاعلي؛ وسارت إجراءات تقارير الدول وإعلاناتها وما يرتبط بها من تعقيبات وفقاً لالتزامات الوكالة ذات الصلة؛ وتسنى إبقاء تقييم أرصدة المواد النووية وتقييم نتائج تحليل العينات البيئية في معدل قريب من المستويات الاعتيادية؛ وواصلت الوكالة جمع ومعالجة وتقييم وتوفير المعلومات الأخرى المتعلقة بالضمانات داخلياً، مثل المعلومات مفتوحة المصدر، بما في ذلك الصور الملتقطة بالسواتل.

١٨- واستمر التقييم على مستوى الدولة ووضع نُهج جديدة للضمانات على مستوى الدولة، وإن كان ذلك بوتيرة منخفضة، نتيجة للقرار الخاص بالمحافظة على أمن المعلومات السرية للغاية. وفي حين قام موظفو الوكالة ببعض العمل عن بعد، مستخدمين، ضمن أمور أخرى، حلاً آمناً نُشر حديثاً من حلول تكنولوجيا المعلومات، فإنه يتعين، إلى حد كبير، أن يجرى إعداد تقارير التقييم على مستوى الدولة، ووضع نُهج الضمانات على مستوى الدولة، في بيئة الضمانات المتكاملة شديدة الأمان، التي لا يمكن الدخول إليها إلا من مقر الوكالة الرئيسي في مركز فيينا الدولي. بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ العمل المتعلق بالتحضير لعمليات التفتيش، مثل تجهيز المعدات وتسليمها للموظفين المسافرين، وفحص المعدات من التلوث، والتحقق من الأختام، لا يمكن أن يتم إلا بوجود الموظفين في مقر الوكالة الرئيسي في مركز فيينا الدولي. ولأجل ذلك، فقد أُذن لعدد محدود من موظفي الوكالة بدخول مركز فيينا الدولي للقيام بهذا العمل. وعموماً، قبلت الوكالة بتقليص النجاعة في مقر الوكالة في مقابل الحفاظ على أمن المعلومات السرية للغاية.

١٩- وفيما عدا بعض التأخير، فقد استمر بلا انقطاع التقدم في مشروع إدارة الضمانات الهادف إلى تحسين تطوير نُهج الضمانات على مستوى الدولة، باستخدام نهج منظم، كما هو موضح في تقرير تنفيذ الضمانات لعام ٢٠١٩.

٢٠- وواصلت الوكالة تقديم بيانات عن الأنشطة والنتائج الخاصة بشأن أنشطة التحقق الميدانية إلى الدول ذات الصلة: في الفترة بين ١ آذار/مارس و ٣١ أيار/مايو ٢٠٢٠، قدمت الوكالة ١٦٧ بياناً عن نتائج التفتيش (بيانات بموجب الفقرة (أ) من المادة ٩٠ أو ما يعادلها)، و ١٥٩ بياناً بشأن الاستنتاجات المستخلصة من عمليات التفتيش التي قامت بها (بيانات الفقرة (ب) من المادة ٩٠ أو ما يعادلها) و ٧٠ رسالة إقرار بالتحقق من المعلومات التصميمية، و ٣ بيانات بشأن المعايير التكميلية (بيانات بموجب الفقرة (أ) من المادة ١٠).

٢١- وفي زايبرسدورف (النمسا) وروكاشو (اليابان)، ظلت مختبرات الضمانات التابعة للوكالة آمنة ومأمونة، وفي حالة تشغيلية جيدة. وتلبي جميع طلبات المفتشين للحصول على أطقم أخذ العينات البيئية. وعُلفت معالجة أي عينات جديدة من المواد النووية بسبب القيود المفروضة على عدد موظفي الوكالة المسموح به في

مختبرات زايبرسدورف. واستمر المطياف الكتلتي الكبير النسق للأيونات الثانوية الخاص بالعينات البيئية عاملاً، وإن كان عمله بأدنى سعة له. وتواصل المختبرات في تلقي معظم عينات الفحص لتحليلها من الميدان وإرسال العينات إلى شبكة مختبرات التحليل، على الرغم من أن معظم المختبرات الأعضاء في هذه الشبكة قد أوقفت أيضاً معالجة العينات الجديدة.

#### دال-٤- الصحة والأمان والرفاهية

٢٢- بالرغم من أن عدداً من الدول الأعضاء كان على استعداد لتقديم المساعدة المالية للوكالة لشراء المعدات الوقائية الشخصية، فقد أصبح النقص العالمي في تلك المعدات مشكلة حرجية. وتواصل الوكالة جهودها لتحديد موردين محتملين، ويؤمل أن يتوفر التزام طويل الأجل لتلبية احتياجات الوكالة من خلال عملية الشراء القياسية المعمول بها في الوكالة. ويعتبر نقص الأقمعة من نوع FFP3 هو الأكثر حساسية، ويُعكف الآن على معالجته، نظراً لضرورة هذا النوع لإجراء عمليات التفتيش بفضل مستوى الوقاية العالي الذي يوفره. وتستخدم الوكالة مخزونها الحالي من المعدات الوقائية الشخصية المشتراة أو المصنوعة في الموقع منذ بداية الوباء، وبالتوازي مع ذلك قامت بتحديد بعض الموردين النمساويين الذين وقروا جزئياً بعض الاحتياجات الحالية.

٢٣- وقد استلزمت تدابير الصحة والأمان الخاصة بكوفيد-١٩ في بعض الدول، وما تنطوي عليه من متطلبات الحجر الصحي، أن يقضي مفتشو الوكالة فترات أطول في البلد المعني. لكن ثمة دول أخرى لم تطبق هذه القيود، تيسيراً لاستمرار الوكالة في تنفيذ الضمانات، أو عُمد إلى تجنب هذه القيود من خلال تقديم نتيجة كشف سلبية عن مرض كوفيد-١٩ عند الوصول إلى البلد المعني. وقد مكّن الدعم الذي تقدمه الخدمات الطبية في مركز فيينا الدولي، بما في ذلك توفير الكشف، ومؤخراً توفير الكشف التجاري في مطار فيينا وفي المختبرات الأخرى في فيينا، موظفي الوكالة من إجراء الكشف قبل السفر في مهام رسمية وبعده. وقد سمح ذلك لهؤلاء الموظفين بالخضوع للكشف واستئناف العمل على الفور في مقر الوكالة بدون الحاجة إلى حجر صحي عندما تكون النتيجة سلبية.

#### دال-٥- التوظيف والتدريب

٢٤- واصلت الوكالة تعيين الموظفين، بما في ذلك تعيين ٢١ مفتشاً جديداً مؤخراً. وأجّلت دورتان تمهيدتان بشأن ضمانات الوكالة للمفتشين الجدد لمدة شهر واحد، وأعيد تصميمهما لدمج التعلم عن بعد للتخفيف من مخاطر العدوى بكوفيد-١٩ والالتزام بتوصيات الخدمات الطبية بمركز فيينا الدولي. وريثما يبدأ تدريبهم رسمياً، باشرت الوكالة إعداد المفتشين لعملهم من خلال إطلاق بوابة إلكترونية تُعنى بنظام إدارة التعلم بالوكالة. وبالنسبة للموظفين الحاليين، أعيدت جدولة الدورات التدريبية أو عُدلت لكي تُقدّم عن بُعد.

#### دال-٦- المساعدة المقدمة للدول

٢٥- فيما يتعلق بالتدريب المقدم للدول، أعيدت جدولة أربع دورات في النظام الحكومي لحصر ومراقبة المواد النووية، كان من المقرر عقدها قبل نهاية حزيران/يونيه. وتعمل الوكالة على تطوير وسائل بديلة لتقديم التدريب والمساعدة المتعلقة بالضمانات إلى الدول الأعضاء، بما في ذلك عن طريق زيادة توافر الموارد عبر الإنترنت وتطوير وحدات التعلم عن بعد. وأعيد تصميم برنامج المتدربين في مجال الضمانات لإشراك المتدربين من خلال إتاحة العروض التقديمية والواجبات وحلقات العمل عن بعد.



## هاء- التعديلات التشغيلية

٢٦- تعمل الوكالة على تحديد التعديلات التشغيلية التي تحتاج إلى إجرائها على نظام إيبس للتعويض عن الأنشطة المخطط لها أصلاً التي لم تتمكن من تنفيذها في الميدان في الجزء الأول من العام. قد تتضمن هذه التعديلات التشغيلية زيادة وتيرة أنشطة التحقق الميدانية وكثافتها خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٠. وحددت الوكالة أنشطة الضمانات الأساسية في الميدان وخطت لها للأشهر المقبلة، على أساس قيود السفر المفروضة حالياً، وسوف تقوم باستعراض هذه الخطط بانتظام تحسباً لأي تغييرات قد تطرأ فجأة. وقد بقيت جميع تدابير الاحتواء والمراقبة قائمة، وظلت جميع معدات الرصد عن بُعد تعمل بشكل طبيعي. واستمر تحليل نتائج التفتيش والتقييم على مستوى الدولة للمعلومات ذات الصلة بالضمانات، ويتواصل العمل بشأن المعلومات السرية للغاية في المقر الرئيسي.

٢٧- وبدأت في ١٥ أيار/مايو عملية العودة التدريجية للعمل بالطاقة الكاملة في مركز فيينا الدولي ومختبرات التحليل الخاصة بالضمانات في زيبرسدورف. وستبدأ عملية العودة التدريجية للموظفين إلى المكتبين الإقليميين في طوكيو وتورنتو وفقاً للوائح المحلية.

## واو- دور الدول

٢٨- كان لتفاعلات الوكالة مع بعثات الدول الأعضاء في فيينا ومع هيئاتها الوطنية دورٌ مهمٌ للغاية في ضمان استمرار إتاحة وصول الوكالة إلى المرافق النووية، والتنقل عبر الحدود، وعمليات النقل عبر المطارات. ومن الأمثلة المحددة في هذا الصدد قبول نتائج فحص كوفيد-١٩ بدلاً عن الخضوع للحجر الصحي، وتيسير تصاريح الطيران عندما يكون المجال الجوي مغلقاً. والوكالة ممتنة للدعم الذي تلقتته من جميع الدول في تفاعلها مع موظفي الوكالة في مقر الوكالة الرئيسي وللدعم المقدم لمفتشي الوكالة وتقنييها في الميدان.

٢٩- وقد شهدت الوكالة حالات عُقِّت فيها إمكانية وصول المفتشين إلى المرافق مؤقتاً أو أُغْلقت فيها بعض المرافق خلال هذه الفترة. وفي كثير من الحالات، أدت القيود المفروضة من جراء كوفيد-١٩ داخل البلد أيضاً إلى انخفاض معدل توافر الموظفين الوطنيين المعنيين، بمن في ذلك مشغلو المرافق، لدعم مفتشي الوكالة في أداء واجباتهم. ومع أن الوكالة قد تمكنت في نهاية الأمر من الحصول على التعاون من الدول المعنية، فإنها لا تزال تجري تقييماً على مستوى الدولة لتأثير التأخير في إتاحة إمكانية الوصول إلى المرافق، وقد يتطلب الأمر بذل مزيد من الجهود وإجراء أنشطة إضافية للتحقق الميداني، بما في ذلك زيادة وتيرة عمليات التفتيش وكثافتها في النصف الثاني من العام.

٣٠- وواجهت الوكالة أيضاً بعض الحالات التي لم يكن فيها محاوروها الرئيسيون من الدول على دراية بالالتزامات بموجب اتفاقات الضمانات، وكان لا بد من تذكيرهم بأنه لا يحق لأي دولة، تحت أي ظرف من الظروف، أن تُعَلَّق من جانب واحد تنفيذ الوكالة لأنشطة المعاينة والتحقق الميداني المنصوص عليها بموجب اتفاقات الضمانات و/أو البروتوكولات الإضافية ذات الصلة. بيد أن هذه الصعوبات الأولية قد حُسمت إلى حد كبير منذ ذلك الحين. وستحتاج الوكالة إلى المزيد من التعاون والدعم من جانب السلطات في الدول والمشغلين، لكي تقوم، عند الضرورة، بتنفيذ زيادة وتيرة أنشطة التحقق الميدانية وكثافتها في الأشهر المقبلة لضمان أن تستمر الوكالة في تحقيق أهداف الضمانات.

٣١- وواصلت العديد من السلطات الحكومية والإقليمية تزويد الوكالة بالتقارير والإعلانات المطلوبة بموجب اتفاقات الضمانات ذات الصلة. وخلال الفترة بين ١ آذار/مارس و ٣١ أيار/مايو ٢٠٢٠، تلقت الوكالة ١٦٦ تقريراً متعلقاً بممارسة حصر المواد النووية. وفي المقابل، قدمت الوكالة تعقيباتها (أو وجهت) إلى الدولة أو السلطات الإقليمية ما يلي: ٧٥ رسالة موجزة و ١١٩ رسالة إقرار. وزودت الوكالة الدول بأرصدة دفترية نصف سنوية وبيانات مطابقة لحالات العبور (٥٩ رسالة أصلية وضميمة). وأبلغت إحدى الدول الوكالة بأنها لم تتمكن من تقديم إعلاناتها بسبب قيود العمل/السفر المحلية. وتقوم الوكالة حالياً بتقييم أثر هذا التأخير في تقديم هذه المطلوبات.

٣٢- ومن المتوقع أن تظل الحصائل المتأتية عن دعم الدول الأعضاء في إطار برنامج الإدارة لدعم التطوير والتنفيذ للفترة ٢٠٢٠/٢٠٢١ إلى حد كبير بمنجاة من التأثر وأن تمضي وفق الجدول الموضوع. ومع ذلك، فقد تعاني ربع هذه البرامج تقريباً من التأخير أو قد تتأثر بطريقة أخرى بكوفيد-١٩ نظراً لاشتراط الحضور الشخصي للاجتماعات أو التدريب أو الاختبار الميداني، الأمر غير المتاح حالياً.

## زاي- الخلاصة

٣٣- صرّح المدير العام، في بداية الجائحة، بأن أنشطة التحقق التي تقوم بها الوكالة لن تتوقف على الرغم من صعوبة الوضع، وقد واصلت الوكالة، في الواقع، تنفيذ الضمانات بشكل فعال خلال جائحة كوفيد-١٩. وتقدر الوكالة حالياً أنها ستكون قادرة على استخلاص استنتاجات قائمة على أسس سليمة تخص الضمانات بنهاية العام بالنسبة لجميع الدول، شريطة أن تستمر في تلقي كل التعاون والدعم اللازمين من تلك الدول. وقد أُجري هذا التقييم الأولي على افتراض أن الوضع الجانحي سيستمر في التحسن بشكل مطرد في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠. وعلى الرغم من الصعوبات، تكيفت الوكالة بشكل فعال مع الظروف الجديدة، وركزت جهودها على أهم أنشطة الضمانات، سواء في الميدان أو في المقر الرئيسي، واتخذت سلسلة من الإجراءات الفورية، وقدمت عدداً من التدابير العلاجية والتخفيفية. ومع ذلك، فإن أي تأجيل لتخفيف القيود والتدابير ذات الصلة بكوفيد-١٩، أو قيام الدول بإعادة فرضها لاحقاً، سوف يتطلب، بطبيعة الحال، أن تعيد الوكالة تقييم أثر ذلك على تنفيذ الضمانات. ولن تبرح الوكالة تعول على التعاون الضروري من الدول لتنفيذ الضمانات، بما في ذلك دعم أي زيادة في وتيرة الأنشطة المخططة وكثافتها خلال الفترة المتبقية من عام ٢٠٢٠. ولن تنفك الوكالة ترصد الوضع لتقدّم التحديثات بشأن التطورات في حينها بحسب الضرورة.